كلية التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Journal of Tikrit University for Humanities

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Dr. prof. Khawla Mahmood
Dr. prof. Mohammed Aziz
Studednt assist. Suhail Dawood
University of Tikrit
College of education
Department of Arabic
07829121407
suheelormare@gmail.com

hashiatasrifalmajrdalliqaniu

ARTICLE INFO

Article history:
Received 10 Jan 2018
Accepted 15 Mar 2018
Available online

hashiat aleabbadi ealaa hashiat allqani ealaa sharah altasrif liltiftazanii (bab altasrif wabab alssalim

A B S T R A C T

This study aims at identifying all the studies dealt with by the geographers and astronomers who have shown that the Holy Quran is the transfer of the Arabs to advanced stages in science and civilization, especially after their study of the Quran text, and revealed the Quran verses and related to the stars and showed their scientific precedents to others in the transfer of science The stars of astrology and superstitions that prevailed before Islam to astronomical laws and leading scientific materials were not known before, and they corrected many of the mistakes of Greece (the Greeks) astrological, drawing it through the application of the astronomical words in the verses, and thus made him mathematical science based on monitoring and calculation, and reached the conclusion that contemporary astronomy with all its theories, laws and hypotheses about the science of stars has been preceded by Quran texts with several evidence and pluralism in meaning.
DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.12.2018.09

حاشية العبادي على حاشية اللقاني على شرح التصريف للتفتازاني-باب التصريف وباب السالم

أ.د. خولة محمود فيصل أ.د. محمد عزيز علي - م.م. سهيل داود احمد
جامعة تكريت- كلية التربية للعلوم الانسانية- قسم اللغة العربية

الخلاصة: في المكتبة العربية تراثٌ زاخرٌ من الكتب و الرسائل في ميادينَ معرفيةٍ مختلفةٍ خطَّه الأقدمون بأيديهم و أفنَوا أعمارَهم في جمعِ مادتِه ويسَّروه لطلاب العلم والدارسين، فكان منها المتنُ المختصَرُ الجامعُ لأحكامِ العِلم. ولمّا كانت رغبتي تجنَحُ أكثرَ إلى حُبِّ هذا التراثِ والاعتزازِ به آثرْتُ – وأنا في غمرةِ بحثي عمّا يُمكنُ أن أتقدّمَ به لتسجيلِ موضوعِ الدراسة – أن يكونَ لي إسهامٌ في إحياء جزءٍ من هذا التراث بالدراسة والتحقيق حتى وفقني اللهُ تعالى إلى الوصول إلى هذا المخطوط القيّم بعد عناءٍ وطولِ بحثٍ وبعد اطلاعي على مضمونِه وقيمتِه ومنهجِ المؤلف فيه الذي حاول أن يربط في هذا المخطوط أكثر من علم, اقتنعتُ بأنه يستحقُّ الجهدَ و العناءَ من أجل دراستِه وتحقيقِه وإشهارِه بين أيدي الدارسين.فصار عنوان البحث (حاشية العبادي على حاشية اللقاني على شرح التصريف للتفتازاني) (باب التصريف, وباب السالم.

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ و السلام على سيّدنا مُحمدٍ سيدِ الأَوّلينَ والآخرينَ، و مَن سار على نهجِه و استنّ بسُنّته إلى يومِ الدّين، وبعدُ :

فلنا في المكتبة العربية تراثٌ زاخرٌ من الكتب و الرسائل في ميادينَ معرفيةٍ مختلفةٍ خطَّه الأقدمون بأيديهم و أفنَوا أعمارَهم في جمعِ مادتِه ويسَّروه لطلاب العلم والدارسين، فكان منها المتنُ المختصَرُ الجامعُ لأحكامِ العِلم، وكان منها الكتابُ المبسوط بالتأصيلِ والتفريع، وكان منها الشّارحُ والمُستدرِكُ المُفسِّرُ و المُحَشِّي، وهكذا حتى ازدهرتِ الحركةُ الثقافيةُ و العلميةُ على مرِّ القرون .

ولـمّا كانت رغبتي تجنَحُ أكثرَ إلى حُبِّ هذا التراثِ والاعتزازِ به آثرْتُ – وأنا في غمرةِ بحثي عمّا يُمكنُ أن أتقدّمَ به لتسجيلِ موضوعِ الدراسة – أن يكونَ لي إسهامٌ في إحياء جزءٍ من هذا التراث بالدراسة والتحقيق حتى وفقني اللهُ تعالى إلى الوصول إلى هذا المخطوط القيِّم بعد عناءٍ وطولِ بحثٍ وبعد اطلاعي على مضمونِه وقيمتِه ومنهجِ المؤلف فيه الذي حاول أن يربط في هذا المخطوط أكثر من علم, اقتنعتُ بأنه يستحقُّ الجهدَ و العناءَ من أجل دراستِه وتحقيقِه وإشهارِه بين أيدي الدارسين .

فصار عنوان البحث (**حاشية العبادي على حاشية اللقاني على شرح التصريف للتفتازاني**) (باب التصريف, وباب السالم) .

وأما أسباب اختيار الموضوع فيمكن أن أجملها بالآتي :

1. مكانةُ المؤلّف وعلميتُه وشخصيتُه وقدرتُه على التحليل والمناقشة، تلك المكانةُ التي ربّما تَخفَى على كثير من المعاصرين فأردنا الإسهامَ في نشرِها وإعطائِها حقَّها .
2. الرغبةُ في نشرِ التراثِ العربيّ الإسلاميّ بمنهج علميّ حديث .
3. الرغبةُ في الإسهام في تشجيعِ الخوضِ في ميدانِ الدراسةِ الصرفيّةِ التي عزَفَ الكثيرُ من الدارسينَ عنها .

وقدِ اقتضت طبيعةُ البحثِ العلميّ في مثل هذا الجهد أن أُرَتِّبَهُ على مبحثين, يسبقهما تمهيد وتعريف موجز بحياة المؤلف, وتعقبهما خاتمة بأهم نتائج, فأصبح المبحث الأول تحت عنوان (باب التصريف), والمبحث الثاني تحت عنوان (باب السالم).

وقد واجهتني أثناء سير عملي صعوبات منها :

1. أغلب كتبِ العبادي الأخرى، على قلتها ، مخطوطةٌ أو مفقودة مما تَعذّر علينا الحصولُ عليها فحُرِمْنا العودةَ إليها والبحثَ فيها للاستئناسِ بها في تقريرِ ما توصّلنا إليه في دراستِنا وتحقيقِنا، وما طُبع منها لم نستفدْ منها تلك الفائدة ؛ لانّ قسماً منها لم يُحقّق تحقيقاً علمياً مستفيضاً بدراسةٍ وتحليل، وقسم منها حُقّقَ ولكن في جامعات خارج العراق مما تعذر علينا الحصول عليها ؛ لأنها لم تنشر فظلت حبيسة رفوف المكتبات التي احتفظت بها.
2. صعوبةُ المادةِ الصرفيّةِ ذاتِها وجفافُها و غرابةُ ما فيها من الألفاظ ، وهي صعوبةٌ لم يُنكرْها العلماءُ أنفسُهم ومن بينِهم ابنُ جني ، إذ إنها تحتاجُ إلى شيءٍ من التأني والصبرِ في المراجعةِ والاستذكار .
3. ومن الصعوبات التي واجهتني أثناء سير عملي في التحقيق ان الشيخ العبادي اقتبس نصوصاً من كتب أغلبها حواشي لم تحقق مما تعذر علينا الحصول عليها.

وعِرفاناً مني بالجميل و اعترافاً بالفضل لأصحابه أتقدّم بوافر الشكر وخالص الدعاء بالتوفيق و السّداد إلى أستاذيَّ المشرِفَين كل من الأستاذ الدكتورة خولة محمود فيصل والأستاذ الدكتور مُحَمَّد عزيز علي, اللذين راعياني و بحثي رعايةً خاصّة، فكانا لي نِعمَ الموجّهِ والمرشدِ ، فجزاهُما اللهُ عني خيرَ الجزاء .

واني لأدعو الله تعالى أن ييسر لهذه الحاشية ومن ثم لعملي فيها طريقاً للذيوع بين أهل العلم والدرس و لتحتل مكانة لائقة في رفوف المكتبة الصرفية .

التمهيد

اسمُه ونسبهُ:

أحمد بن قاسم، الشيخ العلامة شهاب الدين العبادي، القاهري الشافعي أحد الشافعيين بمصر, عالم، فقيه..[1]

كنيتُه ولقبُه:

كان يلقب بشهاب الدين [2] ويكنى بأبي العباس[3].

ولادتهُ:

لم اقف على تاريخ ولادة الشيخ أحمد بن قاسم العبادي من خلال بحثي في أغلب المصادر التي ترجمت له.

نشأتهُ وثقافتهُ:

نشأ شيخ الإسلام نشأة مباركة طيبة فقد تربى وترعرع في أحضان الأزهر الشريف وتعلم علوم الإسلام والعربية من علماء الأزهر, حتى وصل إلى القمة من العلم والمعرفة , فدرس بالأزهر علوم النحو , والبلاغة, والصرف , والفقه ,والأصول وغيرها, وكان بارعاً في علوم العربية , والتفسير , وقد شارك في شتى الفنون والعلوم بمصنفات غاية في الدقة والإحكام .[4]

شيوخهُ:

أخذ العبادي العلم عن شيوخ عصره الفضلاء الذين كانوا أئمة في شتى العلوم , ويأتي في طليعتهم:

1- **الشيخ قطب الدين عيسى الصفوي المتوفى سنة (953هـ).**
2- **الشيخ شهاب الدين أحمد البرلسي المتوفى سنة (957هـ) .**
3- **الشهاب أحمد الرملي المتوفى سنة (957هـ) .**
4- **الشيخ ناصر الدين اللقاني المتوفى سنة (985هـ) .**
5- **الشيخ مُحَمَّد بن أحمد التونسي(969هـ).**

تلاميذهُ:

كان شيخ الإسلام أحمد بن قاسم عالماً جليلاً له باع طويل في مختلف العلوم , ودرس النحو , والفقه والأصول , والبلاغة , وكان جديراً بالتلمذة عليه , والاخذ منه فهو من علماء الأزهر الشريف, ومن أشهر تلاميذه.

1- **الشيخ منصور الطبلاوي المتوفى سنة (1014هـ).**
2- **الشيخ الشنواني المتوفى سنة (1019هـ).**

3- الشيخ الدنوشري المتوفى سنة (1025هـ).

4- الشيخ أحمد بن مُحَمَّد الخفاجي المتوفى سنة (1069هـ).

5- الشهاب الغنيمي.

وفاتهُ:

اختلف المؤرخون في تاريخ وفاة شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادي – رحمه الله . فقيل: إنه توفي سنة (992هـ/1584م), وهذا قول صاحب الأعلام: خير الدين الزركلي [5].

وقيل: إنه توفي سنة (994هـ/ 1586م) , وهذا قول أكثر المؤرخين والمترجمين كابن العماد فإنه ذكره في وفيات سنة (994هـ) [6].

ويرجح هذا التاريخ صاحب معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة قال: ((إنه توفي سنة (994هـ/1584م))) [7].

وقال صاحب الكواكب السائرة نجم الدين الغزي – رحمه الله – في الكواكب((توفي شهاب الدين أحمد بن قاسم سنة (994هـ/1586م), عائداً من الحج ودفن بالمدينة المنورة, كما قرأته بخط تلميذه ابن داود المقدسي – رحمه الله –))[8].

وقال صاحب الفتح المبين و صاحب معجم المطبوعات العربية: ((توفي الشهاب القاسمي سنة (994هـ/1586م), بالمدينة المنورة وهو عائد من الحج ودفن بالمعلاة)) [9].

[النص المحقق]

المبحث الأول: باب التصريف

[تعريفُ التّصريف][10]

قوله:[11] **(عظماً أو كثيراً)**[12]، قد يقال: ينبغي التعبير بالواو[13]؛ لأن التصريف يدل على المعنيين: المبالغة والتكثير، فيكون العظيم إشارة إلى الأول[14]، والكثير[15] إشارة إلى الثاني[16]، ويجاب بأنه يجوز أن يريد بكل من العِظَم[17] والكثير[18] الكمية والكيفية، فكل منهما معرف بالمعنى، ويجوز أن يكون بنى ذلك على أن المراد بقول[19] الشارح: للمبالغة[20] والتكثير، أنه مستعمل في كل منهما، لا في مجموعهما، فليتأمل.

قوله: (**أي: مفهوم معنى التصريف كان الحاصل أنه المراد بيان معنى المنسوب**)[21]، في قوله: (لغوي)، من حيث النسبة لا بيان ذات المنسوب.

قوله: (**خلاف العجم**)[22]، إن أريد بالعجم عجم النسب فقط، توقف العموم من وجه على أن يراد بسكان البوادي[23] من يشمل عجم النسب، وإن أريد عجم اللسان، أو أعم من عجم النسب واللسان، لا يتوقف على ذلك، فليتأمل.

قوله: (**فبينهما عموم وخصوص من وجه**)[24]، ففي «حاشية المطول» [للجرجاني][25] خلافه، فإنه قال: الأعجمي منسوب إلى الأعجم، وهو الذي لا يفصح وإن كان من العرب، والمراد بالعربي خلافه.

وفي شرح «الكشاف»[26] للقطب[27]: (أن العرب سكان المدن والقرى، والأعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة هو أن[28] هؤلاء الصنف[29]< و\7 > المقابل للعجم، والأعراب منهم سكان البادية خاصة، والنسبة إليه أعرابي؛ لأنه لا واحد له)، انتهى[30].

فقوله: (**والأعراب منهم**)، فيه تصريح بأن النسبة بينها العموم المطلق.

وقوله: (**لأنه لا واحد له**)، يفيد أنه اسم جمع[31] لا جمع.

قوله: (**لو قال: اللفظ الموضوع لكان أولى إلخ**)[32]، قال في «القاموس»: واللغة: أصوات[33] يعبر بها كل قوم عن مقصودهم[34]، انتهى[35].

قوله: (**الأصل لغة كذا**)[36]، يجوز أن يكون لفظ اللغة في مثل هذا ظرفاً[37] اعتبارياً، أو على نزع الخافض[38]، متعلقاً بالنسبة بين الأصل وكذا مثلاً أو حالاً من كذا؛ أي: حال كونه في اللغة ومن جملتها، فلا يكن على كون اللغة [39] محمولاً على كذا، حتى تكون صادقة على المفرد[40]، ففي الاستدلال نظر.

قوله: (**ويرد على الحد**[41] **بعدم الجمع**[42] **إلخ**)[43]، لعله ضمن معنى يعترض[44].

قوله: (**ويرد على الحد**[45] **بعدم الجمع**)، جواب هذا أنها موضوعة بالوضع النوعي كما بسطه[46] الشارح في «التلويح»[47] والوضع الشامل[48] للنوعي، بل منه كثير من المفردات ليست إلا موضوعة بالوضع النوعي، كما بسطه[49] الشارح[50] هناك أيضاً[51].

قوله: (**إلا أن يقال إلخ**)[52]، هذا لا يخلص؛ لأنها تبقى باعتبار وضعها للمعاني المنقول إليها ابتداء بحسب العرف غير داخلة، فإما أن يقال: هذا تعريف بالأعم، أو[53] أن الاصطلاحيات لا وضع فيها، ذهب إليه القرافي[54][55]، وإما أن يقال غير ذلك.

قوله: (**لعدم صحة كونه تمييزاً لباب خمسة عشر**)[56]، وباب خمسة عشر لا يميز إلا بمفرد[57]، واسم الجنس[58] يصدق بالمفرد، وعند أهل هذا الفن أن اسم الجنس واسم الجمع بمعنى واحد.

قوله:[59] (**يصح أن يكون بمعنى الإدراك إلخ**)[60]، وقوله: (**الصناعة وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل**)، أقول: منَ التّمرُّنِ أي: التَّكْرارِ أو التّرَدُّدِ عَلَى العَمَلِ أي: تَتَبُّعِ الجُزئيّاتِ

واحداً فواحداً، أو المرَادُ ان الصّناعةَ العِلمُ الكُلّيُّ أو الكُلّيُّ المعلومُ علماً حاصلاً من علمِ الجزئيّاتِ واحداً بَعْدَ واحدٍ، وتوضيحُها: ان الناظرَ يَعلمُ علماً جُزْئيّاً أنَّ (طَيَّا) مَثَلاً أصْلُه (طَويٌ) وأنَّ (سَيِّداً) أصْلُه (سَيْوِد) ، وهكَذَا فيَحْصُل من تتبُّعِ ذلِكَ علْمٌ كُلّيٌّ بوجوبِ قلبِ الواوِ ياءً عِنْدَ اجتماعِها مَعَ الْيَاءِ، والسّابقُ مِنْهُما ساكنٌ ، فالعِلْمُ المذكورُ أو معلومُه من (ماصَدَقاتِ) مُسمّى الصّناعةِ.

قال: مولانا حسين[61] في «حاشية شرح هداية[62] الحكمة» ما نصه: الصناعة بالفتح: ملكة نفسانية تصدر بها أفعال اختيارية ذوات آلات[63]، وبلا رؤية، و[64]بالكسر اصطلاح كل فن[65]، وتفسيرها بأنها ملكة < ظ\7 > يقتدر بها على استعمال موضوعات ما في تحصيل غرض من الأغراض، استعمالاً بالاختيار من غير رؤية، لا يخلو عن استدراك كما لا يخفى على العارف الدارك، وقد يطلق على غيرها من العلوم كما هو المراد هنا، سواء كانت متعلقة بكيفية الأعمال أم لا، وإن كان إطلاقها على الأولى[66] أكثر وأشهر، انتهى[67].

فقول المصنف: (وفي الصِناعة[68] بالكسر)؛ أي: وفي اصطلاح أهل هذا الفن، وهذا في غاية الوضوح والسلامة عن[69] التكلف اللازم لما فسر به الشارح، فليتأمل.

قوله: (**وحاصله التفرقة بين الصناعة إلخ**)[70]، أقول[71]: كون هذا حاصله قطعاً ممنوع؛ لجواز أنه أراد بالاصطلاح[72] الخاص مع اعتقاد أنه يطلق بمعنى أعم، فتأمل.

قوله: (**وإلا لم يستقم إلخ**)[73]، عدم الاستقامة ممنوع؛ لجواز أن يراد به الأعم ويقع تفسيراً للصناعة؛ لأنه أوضح منها في القصد، وأما إرادة الخاص هنا، فطريقة الدلالة عليها حمل (ال) في كل من الصناعة والتصريف للعهد[74].

قوله: (**فلا مانع من إطلاقه إلخ**)[75]، أقول: إلا أن فيه إشكالاً حينئذ، إذ يصير تقدير كلام المصنف التصريف في الصناعة؛ أي: في (العلم الحاصل من التمرن على العمل) هو التحويل، ولا يخفى إشكاله، سواء جعل قوله: في الصناعة حالاً من التصريف[76]؛ أي[77]: متعلقاً بالنسبة بين التصريف والتحويل، أما الأول فلأن التقدير حينئذ التصريف؛ أي: لفظ التصريف حال كونه في الصناعة؛ أي: في[78] العلم المذكور[79]، هو التحويل، ولفظ التصريف لا يكون في العلم المذكور، بخلاف قولنا: التصريف في اللغة؛ لأن اللغة ألفاظ[80][81]، ومن جملتها لفظ التصريف[82]، وأما الثاني فلأن التقدير حينئذ ثبوت التحويل للتصريف في الصناعة؛ أي: العلم المذكور، مع أن ذلك الثبوت ليس في العلم المذكور.

وإن أريد< و\8 > بالتصريف معناه؛ أي: العلم المذكور، صار التقدير العلم المخصوص حال كونه في الصناعة؛ أي: (في العلم الحاصل من التمرن) على العمل ومن جملة أفراده[83]،

بأن يكون حاصلاً من التمرن على العمل، والتقدير ثبوت التحويل للعلم في العلم الحاصل من التمرن، فيلزم أن يكون العلم مفسراً بالتحويل، وهو لا يصح؛ لأن العلم الحاصل من التمرن، بل العلم مطلقاً، ليس هو التحويل، فإن التحويل فعل لا علم، وأن يكون ثبوت التحويل للعلم في الصناعة، مع أنه ليس كذلك كما تقرر، ويمكن أن يجاب أخذاً من كلام المحشي السابق[84] بتقدير مضافين في كلام المصنف؛ أي: في عرف أهل الصناعة، فيكون التقدير: التصريف؛ أي: هذا اللفظ حال كونه في عرف أهل الصناعة المخصوصة؛ أي: العلم المخصوص[85] الحاصل من التمرن إلخ، معناه التحويل، وهذا صحيح، لا ينافي أن له معنى آخر في ذلك العرف، أو التقدير ثبوت التحويل للتصريف في عرف أهل الصناعة المخصوصة.

وليس لأحد أن يجيب بأن لفظ التصريف حال كونه في بيان الصناعة على قياس ما قالوه في الكتاب في كذا؛ لأن هذا لا يصح ها هنا، فتأمله تعرفه.

المبحث الثاني: (باب السالم)

[السّالم][86]

قوله: [87] **(العام)**، أي: تسميةُ ذكرِ نعتِ العامِ بالتقييد موافقٌ للغةِ دُونَ عُرفِ الأصوليين وغيرِهم ؛ فانه يُسمى عِنْدَهم بالتخصيصِ، والتقييدُ للمُطْلَق, إن قلت: من أين كان هذا عاماً؟

قلت: لأنه جمع[88] مضاف لمعرفة، وقد نص الأصوليون وبرهنوا على أنه من صيغ العموم[89].

فإن قلت: لو فرض أنه هنا مطلق، هل كان[90] يحتاج[91] للتقييد؟

قلت: نعم؛ لأن المطلق متناول لكل فرد، وإن كان على البدل، فيفهم خلاف المراد.

قوله: **(بحث إلخ)**[92][**93**]، أقول: مما يسقط هذا البحث رأساً، أن الحروف تشمل المحذوفة كالموجودة، والمراد كلاهما، وأن مجموع قوله: **(ليخرج عنه)**، وقوله: **(ليدخل فيه)**، علة للتقييد بالأصلية ولا شبهة في أن هذا المجموع متوقف على ذلك التقييد[94]، فقوله: **(وإن اعتبر الموجود[95] فيه قبل الحذف)** كان كائناً[96] في إخراجه)، مدفوع؛ لأنه مبني على أن كلاً من القولين المذكورين علة مستقلة، وليس كذلك، على أنه لا يخفى عليك ما في مقدماته التي أوردها من عدم ارتباطها[97] بمطلوبه، وعدم إفادتها إياه، ألا ترى أن قوله: **(والموجود[98] في نحو: مست)**[**99**]، لا يصدق عليه حروف لا يفيد شيئاً؛ لأن عدم صدق[100] الحروف هنا يقتضي الخروج؛ لأن الحروف حينئذ معتبره في حد السالم[101]، **< و\18 >** فإذا لم تصدق على الموجود[102] فيما ذكر من الحروف[103]، يكون خارجاً، فكيف يستدل بذلك على عدم الخروج؟! لأن الحروف حينئذ معتبرة، وإن قوله: **(ولو صدقت إلخ)**[**104**] إلى قوله: **(وهذه كذلك)**، لا يفيد؛ لأنه مبني على أن المراد أن نحو: مست[105] خارج بمجرد قوله: **(الأصلية)**،

وليس كذلك، وإنما المراد أنه خارج بقيد سلامة[106] الحروف، مع تقييدها بكونها أصلية، فكان الواجب على طريقته[107] أن يقول: ولو صدقت لم تخرج؛ لأن الموجود[108] فيه قد سلم مما ذكر، فيكون داخلاً في تعريف السالم، لا خارجاً عنه، فتأمل.

قوله: (**شأنها الإخراج لا الإدخال**)[109]، إن أراد بأن شأنها ذلك أن ذلك واجب فيها، فهو مجرد دعوى بلا دليل، بل هي دعوى باطلة كما هو في أعلى درجات الوضوح لمن له أدنى تتبع لكلام الأئمة، فإنهم في مواضع كثيرة لا تحصى يجعلون القيود للإدخال ولغيرها، كبيان الماهية، وإن أراد أن الغالب ذلك، فهذا لا يوجب الخلل حتى يتأتى التصويب الذي ادعاه، فتدبر، على أن بين القيد والمقيد هنا عموماً وخصوصاً من وجه قطعاً، فإن الحروف تشمل الأصلية وغيرها، والأصلية تشمل غير الحروف؛ لأن الأصالة وغيرها متصورة و[110]واقعة في غير الحروف بلا شبهة، وقد اعترف بأن القيود إذ كان بينها وبين المقيد بها عموم وخصوص من وجه، كان شأنها الإدخال حيث قال: (**إلا إذا كان إلخ**)، فأي معنى مع ذلك للاعتراض والتصويب، فلا تغفل، ثم رأيت في بعض الهوامش . وكأنه عن المحشي الاعتذار عن هذه العلاوة التي ذكرناها، بأن المراد هنا الأصلية من الحروف لا مطلقاً، فبينهما[111] عموم مطلق، وليس المراد مطلق الأصلية حتى يكون بينهما عموم من وجه، والحمل على مطلق الأصلية حتى يكون بينهما ذلك تكلف، انتهى[112] معنى ما رأيته.

وأقول: يرده[113] أمور:

الأول: أن الاعتبار في النسبة بمفهومي **< ظ\18 >** اللفظين لا باعتبار المراد منهما في المحل الخاص، كما يعلم مما ذكروه في بيان النسبة فراجعه[114].

الثاني: أنه لو صح اعتبار المراد في المحل الخاص في النسبة من الأمرين، بطل قوله: (**إلا إذا كان بينهما وبين المقيد بها عموم وخصوص**)، من وجه ضرورة أن القيود المقيدة لشيء[115] لم يرد بها إلا الحصة التي تخص ذلك المقيد، ولعمري إن هذا القيد[116] مع مقيده[117] من إفراد القيود مع مقيداتها، فما الذي أخرجه عن حكمها الذي اعترف به بقوله: (**إلا إذا كان بينهما إلخ**)؟!

الثالث: أن الأئمة صرحوا بأن بين[118] اللفظ الذي هو جنس الكلمة، وبين فصله الذي هو الموضوع، عموماً من وجه، مع أنه ليس المراد بالموضوع هناك إلا اللفظ الموضوع، فعلم أن المراد في مثل ذلك لا يكون مانعاً من أن بينهما ذلك، قال الرضي[119] في قول الكافية: الكلمة[120] لفظ وضع لمعنى مفرد[121]: واحترز بقوله: لفظ، عن نحو: الخط، والعقد،

والنصب، والإشارة فإنها ربما دلت بالوضع على مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس أيضاً إذا كان أخص من الفصل بوجه[122] وهو هنا كذلك؛ لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً وقد لا يكون انتهى[123]. وقال السيد في حاشية المتوسط: بعد ذكر المتوسط: مضمون ما قاله الرضي ما نصه: ((فإن قلت: الجنس لا يكون للاحتراز، قلت[124]: إذا كان كـ(حيوان ناطق) أعم مطلقاً، وهنا[125] من وجه))، انتهى[126].

وقوله: قلت: إذا كان؛ أي: قلت: لا يكون للاحتراز إذا كان، فتأمل.

قوله: (**فالصواب[127] إلخ**)[128]، في ما صوبه بحث؛ لأن التقييد على هذا التقرير[129] كما يخرج ما سلمت زوائده فقط، يدخل ما سلمت أصوله دون زوائده، كـ(أكرم)[130]، إذ لولا التقييد لم يدخل، فلم ينتج[131] ما ذكره من أن[132] التقييد ليس[133] للإدخال، فإن قيل[134] اللفظ مطلق على هذا التقرير[135]، فلا يتناول الزوائد[136] أيضاً، فدخول نحو: (أكرم) لا يتوقف على هذا[137] التقييد.

< و\19 > قلت: المطلق محتمل لكل من[138] الأصول والزوائد، متناول لكل منهما على البدل، وكما يكفي في تحققه[139] سلامة الأصول، يكفي فيه سلامة الزوائد وسلامتهما، فبدون التقييد لم يعلم دخول نحو: (أكرم) إذ لم يعلم أن المراد الأصول فقط.

قوله: (**لكن لا معنى للتقييد[140] إلخ**)[141]، يجاب بأن التقييد لئلا يخرج (اعشوشب[142]، واحمارَّ) من جهة اشتمال الأول على الأول[143] من حروف العلة، والثاني على الألف منها[144]، فتأمل.

قوله: (**كما يشهد به قوله إلخ**)[145]، قد تمنع الشهادة مع الحكم[146] بالخلو، فتأمل.

قوله: (**ويمكن أن يجاب باختيار إلخ**)[147]، أقول: يمكن أن يجابُ أيضاً باختيار الأول، ويكون التقييد بالأصلية بالنسبة إليه لئلا يخرج باعتبار أن في حروفه مطلقاً حرف علة، وهو الواو في الأول، والألف في الثاني، فتأمل.

قوله[148]: (**لو علل بالسلامة إلخ**)[149]، إنما علل الشارح بما علل به[150]؛ لأنه[151] السبب بالحقيقة في التسمية.

قول[152] الشارح: (**ينبغي أن يستثنى**)، أقول: يمكن أن لا يحتاج إلى هذا الاستثناء، بناء على أن المراد تفسير الأصول حقيقة، والأصول حكماً، بأن نزل منزلة الأصل، والزائد المذكور منزلة الأصل، ولهذا عبر عنه بما يعبر عن الأصل، وعومل معاملة الأصل، فالأصل ولو حكماً ما يقابل بما ذكر، والزائد[153] حقيقة وحكماً بأن لا يعتبر تنزيله منزلة الأصل بخلافه، فليتأمل، أو بناءً على أنه تعريف بالأعم، وقد أجازه القدماء[154]، وصوبه الشارح والسيد وغيرهما، فليتأمل.

قوله: (**فيرد عليه أن الزائد إلخ**)[155]، يمكن أن يجاب بأن التعريف بالنظر إلى المتعلم، فيمكن أن يعلم المتعلم[156] من الشيخ الزائد للتضعيف والإلحاق، قبل أن يعلم الأصل، وكذا إذا قلنا: إن التعريف لفظي؛ لأنه يمكن أن يعلم شخص الزائد المذكور ولا يعرف مطلق الأصل[157]، فليتأمل.

قوله: (**موزون**) أي: موازن، وإلا قد خرج[158] ليس موزون جلبب[159] مثلاً.

قوله: < ظ\19 > (**موزون تلك الكلمة أصل إلخ**)[160]، قال الجاربردي: ((كـ(دحرج) في باب فعلل مثلاً))، انتهى[161][162]. فإن حروف (دحرج) كلها أصل غير زائد.

قوله: (**على المكرر**)[163]؛ أي: على ما هو بمعناه، فإن قوله: (**الزائد للتضعيف**)، يشمل المكرر للإلحاق وغيره، فهو بمعنى قول: ابن الحاجب المكرر للإلحاق ولغيره[164].

قوله: (**وهو الصواب**)[165]، وجه بأن حق كل زائد أن يعامل بلفظه لا بما تقابل به الأصول، ولما خالفت العرب ذلك في المكرر المذكور، علمنا أن عنايتهم بالحرف الثاني كفايتهم[166] بالحرف الأول، حيث قابلوه بما يقابل به الأول، وهذه[167] العلة في الحرف الملحق الغير المكرر، فتأمل، انتهى.

وفي قول الموجه: حيث قابلوه، نظر، فمن[168] أين أن العرب قابلوا هذا الزائد به، وعبارة الجاربردي في المكرر لغير الإلحاق، ولما كرروا الحروف، علم أن عنايتهم بالثاني كهي بالأول، فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الأول، انتهى.

ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه إنما زاد الإلحاق للتنصيص على دخول المكرر للإلحاق، لا لدخول القسم المذكور، وبأن العرب لما أعطت إحدى الكلمتين أحكام الأخرى، دل على تنزيل الزائد في إحداهما منزلة الأصلي من الأخرى، فوجب أن يجوز التعبير عنه بما يعبر به عن الأصلي، فليتأمل، ففيه شيء؛ لأنه يلزم أن يعبر في نحو: (جورب)[169] الملحق بنحو: (دحرج) عن العين باللام، فتأمل.

قوله: (**مستلزم للقصد**)[170][171]، إذ العلة حاملة على الشيء، وما يحمل على الشيء لا يكون إلا مقصوداً[172].

قوله: (**قصده عند ابن الحاجب**)[173]، أخذاً من قوله: (**لا بثبت**)[174][175])، فانه معناه إلا بدليل يدل على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة الحروف[176]، فاتفق مماثلته لما قبله، فإن هذا يدل على أن مماثلة[177] الحرف لما قبله الأصل فيها أنه قصد التكرار، بدليل[178] أنه جعل عدم قصد التكرار محتاجاً إلى دليل؛ لكونه خلاف الأصل هنا، وإن فهم من قول: ابن

الحاجب: للإلحاق إلخ، لكن ينافيه <و\20> تصريحه بعد ذلك بقوله: (**إلا متبين**)[179] انتهى[180]. فليتأمل فيه.

قوله: (**كان الأولى**)[181]؛ لأن المراد استثناء كل منهما لا أحدهما فقط.

قوله: (**وإن اقتضت إلخ**)[182]، في اقتضائها ذلك نظر، والنظر إلى أداة العموم، أي[183]: (ال) في لفظ الزائد لا يفيد عموم استثنائهما؛ لأن مفاد الكلام مع، أو استثناء كل زائد لأحدهما، لا كل زائد لهما، اللهم إلا أن تجعل أو لتقسيم المستثنى، والمعنى الزائد المنقسم إلى الأمرين، فليتأمل.

قوله[184]: (**ذكر الضمير إلخ**) ، لك أن تقول: لا حاجة لهذا؛ لأنه يكفي من[185] تذكيره أن مرجعه هو الميزان، اللهم إلا أن يريد التأكد وزيادة الفائدة، فليتأمل.

الخاتِمَةُ

الحَمدُ للهِ علَى نِعَمِهِ الّتِي لا تُحصَى ، ومِنها إتمام هذا البحث ، وفي ما يأتي خُلاصَة مُوجَزة لِأبرز مَا توصّلَتْ إليها الدّراسةُ :

1- حاشية العبادي مِن الحواشي المشهُورة في فنّ الصّرف, ومقصدُ هذه الحاشية جَعْلُ المادّةِ سهلَةَ المأخذِ قريبَةَ المتناولِ على المتعلّمينَ.

2- كشفَ البحث النّقابَ عَن قيمَة الحاشية العلميّة والمتمثّلة فِي عِناية المحَشّي ببيانِ التّغيرات الصّرفيّة الّتي تَعْتَري صِيغ الكلمات.

3- كشفَ البحث اطّلاعَ المؤلف علَى كثيرٍ مِن كُتب العُلماءِ السّابقين لهُ، وقد تفاوَتَ نقلهُ عن هذه المصادر، واخْتلفَتْ طريقتهُ فيهِ ، والغالبُ عليه أنّهُ يكتفي بعبارات تفيدُ نقله عن مصدرٍ ما ، كقولهِ :(قوله , وقِيل ، وقال، وما قالَهُ ، وكقولهِم ، وما يُقالُ) ونحو ذلك ، ومِن أهمّ هذهِ المصادر: كتابُ سيبويه ، والصّحاح للجوهري ، وشرح الشّافيّة للرّضي ، وشرح تّصريف العِزيّ لِسعد الدّين التّفتازاني.

4- بذلَ المؤلف عنايةً في ضبط الألفاظ، ومِن أساليبِ الضّبط عندهُ: الضّبط بالنّص على الحركة، وهو أشهرُ أنواعِه عنده، والضّبط ببيانِ نوع الحرف، والضّبط ببيان نوع الحركة.

5- كشفَ البحث عن طريقة المؤلف من خلال محاولته ربط أكثر من علم بعلم الصرف كعلم الأصول, والمنطق, والفلسفة.

الهوامش

(1) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ,3/ 111. و معجم المؤلفين ,2/ 48.

(2) ينظر: شذرات الذهب ,433/8.

(3) فهرس المكتبة الأزهرية,48/7.

(4) ينظر: الشرح الكبير على الورقات للإمام احمد بن قاسم , 43/1.

(5) ينظر: الأعلام, 198/1.

(6) ينظر: شذرات الذهب ,833/8.

(7) ينظر: معجم المؤلفين,48/2.

(8) ينظر: الكواكب السائرة ,124/3.

(9) ينظر: معجم المطبوعات العربية ,208/1, وينظر: الفتح المبين ,81/3.

(10) إضافة يقتظيها فهم النص.

(11) (أنَّ التَّصْرِيْفَ) أصْلُه: (تَصْرِرف) لوجوبِ اشتمالِ المِصْدَرِ عَلَى جميع حُرُوفِ فِعلِه، أُبْدِلَتِ الرّاءُ الثّانِيةُ ياءً من جنسِ حَرَكَةِ ما قَبْلَها، وزْنُه (تَفْعِيْل) بزيادة التّاءِ الفوقيّة والْيَاءِ التّحتيّة المبدَلةِ من العَيْنِ الثّانِية، مُشْتقٌّ (من الصّرْف للمبالغة) في وصْفِ الماهيّة بالكمال (والتّكثيرُ) في عددِ المرّات (في اللُّغَة: التغيرُ تقولُ صرّفتُ الشّيءَ أي غيّرتُه) المناسبُ لقولهِ: (للمبالغةِ والتكثير) أنْ يقولَ: أي غيّرته تغيراً عظيماً أو كثيراً)، حاشية اللقاني، /10.

(12) ((يَعْنِي ان للتّصريفِ مَعْنَيَيْنِ: لغويّ) لا يَعْنِي المصَنِّفُ ذلِكَ بقوله: (في اللُّغَة التغيير)، فَقَطْ بل بِهِ وبقوله: (في الصناعة.. إلخ) بدَلِيْلِ قولِ الشّارِح: (وإلَيهِ أشار... إلخ))، حاشية اللقاني، /10.

(13) معناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولًا نحو قولك: جاء زيدٌ وعمرٌو، ولقيت بكرًا وخالدًا، ومررت بالكوفةِ والبصرةِ، فجائز أن تكون البصرة أولًا، وجائز أن تكون الكوفةُ أولًا. ينظر: الأصول في النحو، 55/2، والإيضاح العضدي، /285.

(14) في (أ) و(ب): (للأول).

(15) في (أ): (والكثيرة).

(16) في (أ) و(ب): (للثاني).

(17) في (ب): (العظيم).

(18) في (ج): (والكبر).

(19) في (ب): (تقول).

(20) في (ب): (المبالغة).

(21) ((وهُوَ) أي مَفْهُومُ مَعْنَى التَّصْرِيْفِ اللُّغَويّ من حَيْثُ هُوَ، لا ذاتُ الْمَعْنَى اللُّغَويّ للتّصريف؛ إذ هُوَ التغيرُ كَمَا مَرَّ (ما) أي: الْمَعْنَى الَّذِي (وَضَعَهُ) أي: لفظَ التَّصْرِيْفِ (له) أي: لذلِكَ الْمَعْنَى (واضعُ لُغَةِ العَرَبِ) وفيهِ خِلافٌ، الأصَحُّ مِنْهُ انه اللهُ تعالى، ولم يقلْ ما وضعه لَهُ العربُ الَّذِي هُوَ أخصُّ مِنْهُ؛ ليجريَ عَلَى القولينِ في الواضع، وللتصريحِ بالمنسوبِ إلَيهِ في التَّعْرِيْفِ المنسوبِ. وإضَافَةُ اللُّغَةِ إلى العربِ للإشعارِ بان القصدَ بَيَانُ مَفْهُومِ مَعْنَى التصريفِ المنسوبِ إلى لغةِ العرب.

قالَ في قولِ المصَنِّف: (اللُّغَة) للعهدِ الذّهنيّ وَلَو أُريدَ تَفْسِيرُ مَفْهُومِ الْمَعْنَى اللُّغَويّ من حَيْثُ هُوَ، سواءً في لغةِ العربِ وغيرِها لكفى فِيْهِ ما وضعَه لَهُ واضعُ اللُّغَة). حاشية اللقاني، /10 . 11.

(22) و(العَرَبُ) خِلافُ العَجَمِ سكنوا البواديَ أو القرى، و(الأعرابُ) سكانُ البوادي تكلَّموا بالعربية أو لا). ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم, 7/ 4456, و حاشية اللقاني، /11.

(23) في (أ): (البواد).

(24) (فبَيْنَهما عُمُومٌ وخُصُوصٌ من وجهٍ، فلَيْسَ الثّانِي جمعاً للأوّلِ.(واللُّغَة) من حَيْثُ هِيَ أعمُّ من لغةِ العرب وغيرِها (الألْفاظُ الموضوعةُ للمعاني)). حاشية اللقاني، /11.

(25) في (أ): (للمغنزي). وفي (ب): (للغنزي). وفي (ج): (الغزي). ولعلها (القزويني) لكنها حرفت في النسخ الخطية. والصواب ما أثبت أعلاه، فالعلامة السكاكي ألف كتابه المعروف مفتاح العلوم، ولخصه من بعده العلامة القزويني في تلخيص المفتاح، ثم جاء العلامة التفتازاني وشرحه شرحين أحدهما سماه المطول، ومن بعده ألف العلامة الجرجاني حاشية على المطول، وهي المقصودة هنا في كلام المصنف رحمه الله تعالى.

(26) المسمى: تحفة الأشراف.

(27)أي: القطب التحتاني.

(28) سقطت من (ج).

(29) في (أ) و(ب): (المصنف).

(30) في (أ) و(ب): (اه).

(31) كلّ اسم دلّ على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه، فهو جمع واحد مقدّر إن كان على وزن خاصّ بالجمع أو غالب فيه، وإلّا فهو اسم جمع؛ فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللّفظ دون الهيئة، وفي الدّلالة عند عطف أمثاله عليه، فهو جمع ما لم يخالف الأوزان الآتي ذكرها، أو يساو الواحد دون قبح في خبره ووصفه والنّسب إليه، أو يمتز من واحده بنزع ياء النّسب أو تاء التّأنيث مع غلبة التّذكير. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 4742/9.

(32) (لو قالَ: (اللَّفْظُ الموضوعُ) لَكَانَ أَوْلَى؛ إذ مَفْهُومُ اللُّغَةِ إفراديٌّ بدَلِيْلِ قولِهم: (قياساً مُطَّرِداً))، حاشية اللقاني، /11.

(33) في (ب): (أصواب).

(34) ينظر: القاموس المحيط، فصل اللام، / 1331.

(35) سقطت من النسخة (أ) و(ب).

(36) (و(الأصْلُ لُغَةً كَذَا) أو (الْقِياسُ لُغَةً كَذَا) أو نحوِه، والحَدُّ لا يَصْدُقُ بِصِيغَةِ الجمْع عَلَى الآحادِ الَّتِي كلٌّ مِنْها ماصدقُ مَفْهُومِها)، حاشية اللقاني، /11.

(37) في (أ) و(ج): (طرفاً).

(38) قال في الكناش في فني النحو والصرف، 288: (فإن قيل: إذا كان الفعل لا يتعدّى إلّا بحرف الجرّ فكيف تعدّى بعد حذفه فنصب المفعول؟ فالجواب: أنّ الفعل إذا تعدّى بحرف الجرّ وكثر استعماله وصار

ذلك معلوما حذف اختصارا حين علم أنّ أصل الكلام كذلك كما حذفوا أشياء كثيرة من الكلام لحصول العلم بها تخفيفا، كحذف المبتدأ والخبر ونحوهما، وهذا هو المسمّى بالمنصوب بنزع الخافض).

(39) من قوله: (ومن جملتها) إلى (اللغة)، سقطت من النسخة (أ) و(ب).

(40) في (ج): (الفرد).

(41) في (ج): (الحمد).

(42) (بعدم الجمع)، سقط من (ب).

(43) (ويَرِدُ عَلَى الحَدِّ بعدمِ الجمعِ انه غَيْرُ صادقٍ بالمرَكَّبات؛ إذ هِيَ غَيْرُ موضوعةٍ عَلَى أحَدِ القولين، وهِيَ من اللُّغَة اتفاقاً، وبعدمِ المنعِ انه صادقٌ بالمنقولاتِ الشّرعيّةِ والعُرفيّةِ العامةِ والخاصة)، حاشية اللقاني، 11/.

(44) من قوله: (قوله: ويرد) إلى (يعترض)، سقط من (ب).

(45) في (ج): (الحمد).

(46) في (أ) و(ج): (بسط).

(47) ينظر: التلويح، 56/1 وما بعدها.

(48) في (أ): (شامل).

(49) في (ج): (بسط).

(50) من قوله: (في التلويح) إلى (الشارح)، سقطت من النسخة (ب).

(51) ينظر: التلويح، 56/1 وما بعدها.

(52) (إلّا أنْ يُقالَ: إنها بِاعْتِبارِ الْمَعَانِي المنقولِ اليها موضوعةٌ لها في اللُّغَةِ بوضعٍ ثانٍ بالنوع، فهي مجازاتُ اللُّغَةِ الْمُشْتَمِلةِ عَلَيها وعَلَى الحقائقِ، فليُتأمّل. (من لغِيَ) متعلق بـ:(مَأْخُوذ) لا: بـ (مُشْتقّ)؛ اذ المشْتقّ هُوَ: اسمُ الْفَاعِلِ، واسمُ الْمَفْعُولِ، والصفةُ المشبّة، وأفْعَلُ التفضيلِ، وأسماءُ الزّمانِ والمكانِ والآلةِ. ودائرةُ الأخذِ أوسعُ من دائرةِ الاشْتِقَاق (واصلُها لُغَي أو لُغَوٌ) (أو) للشكِّ العارضِ، من (لَغَى) لجواز أن تَكُونَ ياؤه اصليةً أو منقلبةً عَن واو كـ (رِضَاً)، وجَوَّدَ الأصْلَ من الهاء لقوله: (والهاءُ عِوَضُ)؛ إذ لا يُجْمَعُ بَيْنَ العِوَضِ والمعَوَّضِ، وقد يُذكرُ الأصْلُ مقروناً بها؛ إذ نيّةُ العِوَضِيّةِ تَكُونُ بَعْدَ الحذفِ (وجَمْعُها لُغىً) إنّما كانَ جمعاً لا اسمَ جنسٍ كَتَمْرٍ وتَمْرَةٍ)، حاشية اللقاني، / 11 . 12.

(53) في (ب): (و).

(54) في (ج): (العراقي).

(55) مُحَمَّد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس، بدر الدين القرافي، فقيه مالكي، لغوي، من أهل مصر، ولي قضاء المالكية فيها، له كتب منها: القول المأنوس بتحرير ما في القاموس، وغيره، ولد سنة 939هـ، وتوفي سنة 1008هـ. ينظر: الأعلام، 141/7.

(56) (لِعَدَمِ صحةِ كونهِ تميزاً لبابِ (خمسةَ عشرَ)، وعدمِ صحةِ تصغيرِهِ عَلَى لفظهِ بل عَلَى لَفْظِ مفردِهِ (مِثْلُ بُرَة) هِيَ حلقةٌ من نحاسٍ تُجعلُ في انفِ البعيرِ، أصلها (بَرْوة) كتمرة، غُيِّرت إلى فُعَة بضّم الفاء وحذف اللّام)، حاشية اللقاني، /12

(57) تمييز المئة وما فوقها مفرد مخفوض، والعشرة مفردة وما دونها مجموع مخفوض إلا المئة فمفردة، وكم الخبرية كالعشرة والمئة والاستفهامية المجرورة كالأحد عشر والمئة، ولا يميز الواحد والاثنان. ينظر: شذور الذهب، /34.

(58) اسمُ الجنسِ هو الذي لا يختصُّ بواحد دون آخرَ من أفراد جنسه كرجل وامرأة ودار وكتاب وحصان. ينظر: جامع الدروس العربية، 108/1.

(59) (قولهُ: (صِناعيّ) هُوَ عِنْدَ المنطقيةِ والحكماء:العِلْمُ المقصودُ بعلمٍ آخَرَ، والصّناعةُ عِنْدَ الحكماءِ: مجموعُ الشّجاعةِ والعِفّةِ والعِلم (وهُوَ ماوضعَه لَهُ اهلُ هذِهِ الصّنعةِ) الإشارةُ إلى العِلم الَّذِي مِنْهُ هذا الْمُخْتصَر، والتعبيرُ بالصّنعةِ دُونَ الصّناعةِ كَمَا في الْمَتْنِ اشارةٌ إلى ترادفِهما (وإلَيهِ أشارَ بقوله: وفي الصّناعة) قَدّمَ المعمولَ لإفادةِ الْحِتصَاصهِ عَن اللُّغَويّ بالإشارة، و هِيَ لُغَةً: الافهام باليد أو نحوِها، وفي عُرْفِ البيانيّنَ الْكِنايَةُ عَن الشّيءِ بوسائطَ قليلةٍ غيرِ خفيّةٍ، فقولُ الشّارِح: (أشارَ) بِمَعْنَى: قَصَدَ الاستعارةَ). حاشية اللقاني، /12

(60) ((و هِيَ العِلْمُ) يَصِحُّ أن يَكُونَ بِمَعْنَى الإدراكِ، ففي الداخلةِ عَلَى الصّناعةِ في الحَقِيْقَةِ داخلةٌ عَلَى محذوفٍ تَقْدِيْرُه (عُرْف أهل الصّناعةِ)، وأنْ يَكُونَ بِمَعْنَى المدْرَك فلا حذفَ، ويُرجّحُه الإشارةُ قَبْلَه بهذِهِ الصّنعة، فإنَّ المُشارَ إلَيهِ بها هُوَ القواعدُ دُونَ الإدراك لِعَدَمِ ذكرِه وحضورِه, (والمرَادُ بالصناعةِ ههنا) في كلامِ المصَنِّفِ (صناعةُ التصّريفِ) أي: الصناعةُ المسمّاةُ بالتَّصْرِيْفِ، أو الصّناعةُ الَّتِي هِيَ التَّصْرِيْفُ، فالإضافَة فِيْهِ من إضافَةِ الُمسمّى إلى الاسمِ أو الأعمِّ إلى الأخصِّ، فقولُه: (العِلْمُ) تَفْسِيرُ مَفْهُومِ اللَّفْظِ، وقولُه: (المرَادُ) تَفْسِيرُ المرادِ مِنْهُ، وقولُه: (أي التَّصْرِيْفِ في الاصطلاح) المقصودُ تَفْسِيرُ صناعةِ التَّصْرِيْفِ بالاصطلاح)، حاشية اللقاني، /12 . 13.

(61) حسين بن معين الدين الميبذي المعروف بقاضي مير: عالم بالحكمة والطبيعيات. أصله من (ميبذ) قرب مدينة يزد، ومولده بيزد، ووفاته في هراة. من تلاميذ الجلال الدواني له تصانيف عربية وفارسية، فمن العربية شرح كافية ابن الحاجب، وشرح هداية الحكمة للأبهري، (ت: 910 هـ = 1504 م). ينظر: الأعلام، 260/2، ومعجم المؤلفين، 63/4.

(62) في (ج): (هذا به).

(63) في (ب): (الآن).

(64) سقط من (ب).

(65) أي: كالحِجامة، والقِصارة، والحِدادة، والنِّجارة، وغيرها، بالكسر، اسم للصِّناعة. ينظر: المصباح المنير، مادة: (حجم) (حدد) (قصر) (نجر).

(66) في (ب): (الأول).

(67) في (أ): (اه).

(68) الصناعي هو: المعنى الثاني للتصريف، أي: المعنى الاصطلاحي.

(69) في (ب): (من).

(70) (وحاصلُه التفرقةُ بَـيْنَ الصّـناعةِ والاصـطلاحِ، بانَّ الأوّلَ قـد يُطلـقُ ويُـرادُ بِـهِ مَعْنَـاهُ الأعـمُّ وقـد يطلـقُ ويُـرادُ بِـهِ مَعْنَـاهُ الأخـصُّ، وهِـيَ الصّـناعةُ الَّـتِي ذلِـكَ الكَـلَامُ فِيْهـا، والاصـطلاحُ لا يُـرادُ بِـهِ إلا مَعْنَـاهُ الأخـصّ). حاشية اللقاني، / 13.

(71) سقطت من (ج).

(72) ذكر بعدها في (أ): (الاصطلاح).

(73) (وإلّا لم يستقمْ تَفْسِيرُ الصّـناعةِ الخاصّـةِ بِـهِ، ولا يَخفـى أن هـذا الحُكْـمَ لا دَلِيْـلَ عَلَيْـهِ. وههنـا بحـثٌ وهُـوَ أنّـه إذا تقـرّرَ أنّ الاضـافةَ في قولِـه (صـناعة التصـريف) مـن إضـافَةِ المسـمّى إلى الاسـم والأعـمّ إلى الأخـصِ كـانَ مَعْنَـاهُ: التَّصْـرِيْفُ تِلْـكَ الصّـناعةُ الخاصـةُ الَّـتِي (هـي عِلـمٌ حاصـلٌ مـن التمـرّنِ عَلَـى العمـلِ) يُعـرفُ بِـهِ أحْـوَالُ أَبْنِيَـةِ الكَلـمِ الَّـتِي لَيْسَـت بإعـرابٍ ولا بِنـاءٍ، ولا شـكَّ أنـه يُخـالفُ تَفْسِـيرَه بالتحويـلِ المـذكور في الْمَـتْنِ، ويُمكـنُ الجَـوَابُ عَنْـهُ بأنّ التَّصْـرِيْفَ يُطلـقُ بازاءِ العلـمِ المـذكورِ تارةً، وبازاءِ معلومـةٍ أخـرى، وبازاءِ العمـلِ أي التحويـلِ تارةٌ أُخرى، وله بكلٍّ مَعْنًى حَدٌّ)، حاشية اللقاني، /13.

(74) تكـون (أل) للعهـد، نحـو أن يقـال: مـررت برجـل كـريم، فتقـول عرفـت الرجـل، وتريـد الـذي وصـفه بالكـرم، للعهـد الـذي كـان بينـك وبـين المخاطـب مـن ذكـره. ينظـر: البـديع في علـم العربيـة، 41/2، والكنـاش في فني النحو والصرف، 140/2، والجنى الداني في حروف المعاني، /196.

(75) (فـلا مـانعَ مـن اطلاقـهِ في قولِـه: (صـناعةُ التصـريفِ) بإزاءِ العِلـمِ المـذكورِ وحْـدَه، بِاعْتِبـارِ مَعْـنَى آخـرَ مـن المَعْنَيَيْنِ السابقينِ)، حاشية اللقاني، /13.

(76) وردت في النسخة (أ) الظرفية. وفي (ج): (التصرف).

(77) في (ج): (أو).

(78) سقط من (أ).

(79) ذكر بعدها في (أ): (بل). وذكر بعدها في (ب): (إلخ).

(80) في (ج): (الألفاظ).

(81) ذكر بعدها في (ج): (يصح أن لفظ التصريف في تلك الألفاظ).

(82) قوله: (لفظ التصريف) سقط من (ج).

(83) في (ج): (أفرده).

(84) أي: اللقاني.

(85) سقطت من النسخة (أ) و(ب).

(86) زيادة يقتضيها فهم النص.

(87) (ونعـني أي في صـناعةِ التصـريفِ بالسـالمِ مـا سـلمِت حُرُوفُـه الأصْـلِيّةُ الَّـتِي تُقابَـلُ بالفـاءِ والعـينِ والـلامِ مـن حُـرُوفِ العِلَّـةِ و هِـيَ الـواوُ والْيَـاءُ والألـفُ والهَمْـزَةُ والتَّضْـعِيْفُ وقَيّـدَ الْحُـرُوفَ بالاصـلية، هـذا التقييـد يـرد في قـول العـز الزّنجـاني: "ونعـني بالسـالم مـا سـلمت حروفـه الاصـلية . الـتي تقابـل بالفـاء والعـين والـلام . مـن حـروف العلة والهمزة والتضعيف") شرح مختصر التصريف العزي:30

(88) في (أ) ذكر بعدها: معنيان.

(89) ينظر: المعتمد، 195/1، والفروق، 107/1، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي، 4/2.

(90) في (ج): (كانت).

(91) في (ج): (تحتاج).

(92) سقطت من (أ).

(93) (في كون ذلك مخرجاً بالتقييد المذكور بحثٌ؛ لِأنَّ حروفَه جمعٌ مضافٌ، فأقلّه ثلاثةٌ ، فيعُمّ الملفوظةَ والمقدّرةَ اصليةً أو زائدةً، والموجُودُ في نحوِ (مست) بَعْدَ الحذفِ لا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حروفٌ أصْلاً، وَلَو صدَقت عَلَيْهِ لم يَخرُجْ بالأصليّة؛ إذِ المرَادُ بالأصليّةِ ضدُّ الزّائدةِ، وهذِهِ كَذلِكَ، لا المقدر وجودها في الأصْلِ. وان اعتبرَ الموجُودُ فِيْهِ قَبْلَ الحذفُ في مُسمّى الْحُرُوفِ كَانَ ذلِكَ كافياً في اخراجِه (وليُدخلَ فِيْهِ نحْوَ أكْرَمَ واعشوشبَ واحمارَّ) يَعْنِي انّ قولَه: (حروفه) جمعٌ مضافٌ للضمير، فيعُمُّ الْحُرُوفَ الاصليةَ والزائدةَ ، فلو اقتصرَ عَلَيْهِ لَكَانَ السالمُ ما سلِمَ كُلُّ حرفٍ من حروفهِ مما ذكره، فيخرجَ مِنْهُ نَحْوُ (اكرمَ) فلمّا خصّصَ الْحُرُوفَ بالاصليّةِ اقتضى انّ الْمُعْتَبرَ سلامتهُ الاصليّةُ دُونَ الزّائدةِ، وصَدَقَ حِيْنَئذٍ التَّعْرِيْفُ عَلَى نحْوِ (اكرم)). حاشية اللقاني، /33.

(94) من قوله: (بالأصلية) إلى (ذلك التقييد) سقطت من النسخة (ب) و(ج).

(95) في (أ): (الوجود).

(96) في النسخة (أ) باقياً.

(97) في (أ) و(ب): (ارتباطه).

(98) في (أ): (الوجود).

(99) في (أ): (بيست).

(100) في (أ): (صرف).

(101) هو إبقاء العلَم على حاله مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره. ينظر: النحو الوافي، 126/1.

(102) في (أ): (الوجود).

(103) (من الحروف) سقطت من (أ).

(104) سقطت من (أ).

(105) وردت في النسخة (أ) بيست.

(106) وردت في النسخة (أ) بعلامة.

(107) سقطت من (أ).

(108) في (أ): (الوجود).

(109) (وأنتَ تعلمُ أنّ القيودَ شأنُها الإخراجُ لا الإدخالُ إلّا إذا كَانَ بَيْنَهما وبَيْنَ المقّيدِ بها خُصُوصٌ وعُمُومٌ من وجه). حاشية اللقاني، /33.

(110) سقط من (ج).

(111) في (ج): (بينهما).

(112) في (ب): (اهـ).

(113) في (أ): (ترده).

(114) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 19/1.

(115) في (ج): (بشيء).

(116) في (ج): (المقيد).

(117) في (ج): (قيده).

(118) زيادة من نسختي (ب) و(ج).

(119) الرَّضِيّ الأَسْتَرآباذي: مُحَمَّد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان)، اشتهر بكتابيه (الوافية في شرح الكافية)، أكمله سنة 686هـ، و(شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية، توفي 686هـ = 1287م)، ينظر: الأعلام، 86/6، وتاريخ جرجان، /415.

(120) سقطت من النسخة (ب) و(ج).

(121) ينظر: الكافية في علم النحو، /11.

(122) في (ج): (من وجه).

(123) لم أقف على كلام الرضي هذا فيما توفر لي من مصادر.

(124) سقط من (ج).

(125) في (ج): (وهما).

(126) في (ج): (اهـ).

(127) في (ب): (والصواب).

(128) (فالصَّوابُ انّ حُرُوفَه لا تعتبرُ من حَيْثُ بل من حَيْثُ الجَمْعُ مُطْلَقاً الصادقُ بالأصليّةِ وبالزائدةِ فَهُوَ مُطْلَق فِيْها، قُيدّ بالاصليّةِ لأخراجِ ما سلمت حُرُوفُه الزّائدةُ فَقَطْ، كتقسيمِ ونظيرِه مما صرّحوا بِهِ في تَعْرِيْفِ المُشْتقّ، بما وافقَ أصْلاً بحُرُوفِه الأصُولِ ومَعْنَاهُ من ان الاصول لإخراجِ ما وافق أصْلاً بحُرُوفِه الزّوائدِ كالاستباق والاستعجال، فَتَأَمَّلْ (لخلُوِّ اصولِها عمّا ذكرنا) أمّا خلّوُ أُصولِ (اعشوشب واحمارَّ) من حُرُوفِ العِلَّةِ فظاهرٌ، وأمّا من التَّضْعِيْفِ ففيهِ مناقشةٌ؛ لِأنَّ التَّضْعِيْفَ إنْ أُريدَ بِه المُضَاعَفةُ الاصطلاحيّةُ المتقدّمُ تَعْرِيْفُها فالخُلُوُّ مِنْها ظَاهِرٌ). حاشية اللقاني، /33.

(129) في (أ): (التقدير).

(130) في (ب): (كالدم).

(131) في (أ): (ينج).

(132) في (أ): (نحو).

(133) زيادة من نسختي (ب) و(ج).

(134) في (أ) و(ب): (قيل).

(135) في (أ): (التقدير).

(136) ذكر بعدها في (ج): الأولى حذف لا ويقول: فيتناول.

(137) زيادة من نسختي (ب) و(ج).

(138) زيادة من (ج).

(139) في (ب) و(ج): (تحقق).

(140) سقطت من النسخة (ب) و(ج).

(141) (لكن لا مَعْنَى للتقييدِ بالأصليّةِ بالنسبةِ إلَيهِ حِيْنَئذٍ؛ إذ لا يكونّ إلّا فِيْها وإنْ أُريدَ بِهِ تكريرُ الْحُرُوفِ مُطْلَقاً). حاشية اللقاني، /33.

(142) في (ج): (اشعوشب).

(143) أي: حرف الواو.

(144) سقط من (ج).

(145) (كَمَا يشهدُ بِهِ قولُه آنفاً: (انّما يُستثنى الزّائدُ لِلتَّضْعِيْفِ)، فالخلُوُّ مِنْهُ مَمْنُوعٌ؛ إذ عَينُ (اعْشَوشَبَ) ولام (احمَارَّ) ضُعّفتْ أي كُررّت). حاشية اللقاني، /33.

(146) في هامش (ج): (أي: من الشارح في قوله: فخلو أصولها إلخ).

(147) (ويمكنُ أنْ يُجابَ باختيارِ الشّقِّ الثّانِي، وَمَعْنَى سلامةِ الأصولِ من التَّضْعِيْفِ الّا يَكُونَ شيءٌ مِنْها ضعفاً لأصلٍ مِنْها، ولا يَخْفَى أنّ (اعشوشَبَ واحمَارَّ) سالمٌ بهذا الْمَعْنَى، فَتَأَمَّلْ (وكَذَا ما أُبدِلَ احدُ حُرُوفِه الصحيحةِ حرفَ عِلَّةٍ) كقولِك: (سَدّيتُ القوْمَ) أي: سَدّسْتُهم أي جعلتُهم ستّةً أخذاً من السّادي في السّادسِ، فما وافقَه عَلَى الفِعْلِ؛ لِأنَّ كلامَ المصَنِّفِ انّما هُوَ فِيْهِ ، والتمثيلُ لَهُ بِقَوْلِهِم: الثالي في الثالث والضفادي في الضفادع ونحوِهما مَبْنِيٌّ عَلَى أنّ السالمَ في قولِ: (ونعني بالسالم) مرادٌ بِهِ ما هُوَ اعمُّ من الفِعْلِ والاسمِ (ويُسمّى سالماً لسلامتِه عَن التغيراتِ)). حاشية اللقاني، /33 . 34.

(148) من قوله: (ويمكن أن يجاب) إلى (الثاني، فتأمل قوله) سقطت من النسخة (ب) و(ج).

(149) (لو علّلَ بالسلامةِ مِمّا ذكرَه في التَّعْرِيْف كَانَ اجرى عَلَى قاعدتِهم في التَّعْرِيْفِ، من تضمينه وَجْهَ المناسبةِ في التسمية (اشار بقوله الَّتِي تقابل إلى اخره ا لى تَفْسِيرِ الْحُرُوفِ الاصول) هذا هُوَ النعتُ الَّذِي يُقصدُ بِهِ الكشفُ عَن مَعْنَى المنعوت، كَمَا ذكره اهلُ الْمَعَانِي ومثلّوه بِقَوْلِهِ:

الأَلمعيُّ الَّذِي يَظنُّ بك الظ ـنَّ كأنْ قد رأى وقد سمِعَا

ومنه قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إذا مَسَّهُ الشّرُّ جَزُوعًا وَإذا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا} [المعارج: 19 . 21].

وتعريفُ الأُصولِ بالمقابلَةِ انّما هُوَ للمتعلمينَ لا المعلّمينَ، أي: المقابِلينَ؛ إذ هِيَ موقوفةٌ عَلَى العِلمِ بالأُصولِ، فلو توقّفَ عَلَيهَا لَزَمَ الدَّوْرُ وانه مُحَالٌ، قالَ في مَعْنَاهُ الجاربردي، ويمكنُ أنْ يقالَ انه تَعْرِيْفٌ لفظيٌّ لمن يعرفُ المقابَلةَ بما ذكَرَ ويجهل مَعْنَى الأُصُول، لكن هُوَ استدراكٌ عَلَى ما فُهِمَ من قولِه: (تَفْسِير) من انه صحيح (ينبغي ان يُستثنى الزّائدُ) أي: من قولِه: (الَّتِي تقابل بكَذَا)، فانَ الزّائدَ المذكورَ من الْحُرُوفِ المقابلةِ

بما ذكرَ ولَيْسَ من الأُصول، فيصيرُ التَّعْرِيْفُ هكَذَا: الَّتِي تقابَلُ بالفاءِ والعينِ واللّامِ ولَيْسَتْ بزائدةٍ لِلتَّضْعِيْفِ ولا للالحاقِ). حاشية اللقاني، /34.

(150) (بما علل به) سقطت من النسخة (ب). وفي (ج): (به).

(151) في (أ) و(ب): (لأنه).

(152) في (ج): (قوله).

(153) في (ج): (والزوائد).

(154) ينظر: نشر البنود على مراقي السعود، 269/1.

(155) (فيرِدُ عَلَيْهِ أنّ الزّائدَ مساوٍ للاصلِ في الخفاءِ والوضوح، فاخذُه جزءاً من الحدِّ يصيّرُه تَعْرِيْفاً للشيءِ بمّا يساويهِ فِيْما ذكر، وهُوَ مَمْنُوعٌ. وإن لم يُذكرِ الزّائدُ، بأن قِيْلَ: ولَيْسَت لِلتَّضْعِيْفِ ولا للالحاقِ، كَانَ غيرَ منعكسٍ لخُرُوْجِ نحْوِ (شَدّ) و (زلْزَلَ) (لِلتَّضْعِيْفِ) هُوَ التَّكْرِيرُ لحرفٍ اصليٍّ قَبْلَه سَوَاءٌ أَكَانَ المكرَّرُ، وهُوَ الثّانِي، من حُرُوفِ الزِّيَادَةِ المجموعةِ في (سألتمونيها) وفي (يا أوسُ هل نمت) وفي (اليومَ تَنساه) كـ(فتَّلَ) ام غيرِها كـ(بشَّرَ) (او للالحاق) هُوَ جعلُ كلمةٍ من بابٍ مَوْزونٍ). حاشية اللقاني، /34.

(156) سقطت من النسخة (ب) و(ج).

(157) في (ب) و(ج): (الأصلي).

(158) في (ب): (حرج).

(159) في (أ): (حلب)، وفي (ب): (جلب).

(160) (هُوَ جعلُ كلمةٍ من بابٍ مَوْزونٍ، تِلْكَ الْكَلِمَةِ أصْلاً في ذلِكَ الباب، سَوَاءٌ أَكَانَ ذلِكَ الزّائدُ الملحقُ مكرراً كـ(جلبَبَ) ام لا كـ(جَوْرَبَ)، ولدخولِ هذا القِسمِ في الاستثناءِ زادَ الشّارِحُ الالحاقَ المدخِلَ لَهُ عَلَى المكرّرِ الَّذِي اقتصرَ عَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ وغَيْرُه). حاشية اللقاني، /34.

(161) في (ج): (اهـ).

(162) ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، 147/1، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، 174/1.

(163) (عَلَى المكرّرِ الَّذِي اقتصرَ عَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ وغَيْرُه، وهُوَ الصوابُ). حاشية اللقاني، /34.

(164) ينظر: الشّافية في علم التصريف، /6 . 7.

(165) (وهُوَ الصوابُ، وفي قوله: (لِلتَّضْعِيْفِ أو للالحاق) دُونَ المضعَّفِ أو الملحقِ، اشارةٌ إلى الاستغناءِ عَن زيادةِ ابنِ الْحَاجِبِ بَعْدَ الاستثناءِ المذكورِ: (إلّا بِثبْتٍ) أي: دَلِيْلٍ دالٍّ عَلَى عدمِ قصدِ التَّكْرَارِ، كعدمِ (فِعْلال) فانه دَلِيْلٌ عَلَى ان (بُطناناً) فُعلان؛ إذ التعليلُ المستفادُ باللامِ مستلزمٌ للقصدِ). حاشية اللقاني، /36.

(166) في (ب): (لعنايتهم).

(167) في (ج): (فهذه).

(168) في (أ): (ومن).

(169) قال في المقتضب، 107/2: (فمثال بَنَات الْأَرْبَعَة الَّتِي لَا زِيَادَة فِيهَا فعلل وَذَلِكَ نَحْو دحرج وهملج وسرهف وَقد مضى قَوْلنَا فِي مصدره وتلحق بِهِ الثَّلَاثَة بِالْوَاو ثَانِيَة فَيكون على فوعل وَذَلِكَ نَحْو حوقل كَمَا تلْحق اسْمًا نَحْو كوثر وجورب والمصدر كالمصدر). وينظر أيضاً: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، 232/1.

(170) في (أ): (يستلزم القصد).

(171) (مستلزمٌ للقصدِ وإن كَانَ بَيْنَ العبارتينِ فرقٌ من جهةِ أنّ الأصْلَ في التَّكْرارِ). حاشية اللقاني، /36.

(172) ينظر: ميزان الأصول، 592/1، وشرح التصريح على التوضيح، 509/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، 180/2.

(173) (قصدُه عِنْدَ ابنِ الْحَاجِبِ، وعَدَمُ قصدِه عِنْدَ الشّارِحِ، وَلَو عطَفَ الالحاقَ بـ(الواو) كَانَ أولى مِنْهُ بـ(أو)). حاشية اللقاني، /36.

(174) في (أ): (لا إلا ثبت).

(175) ينظر: الشّافية في علم التصريف، ابن الحاجب، /7.6.

(176) في (أ): (الحرف).

(177) في (ب): (مماثلته).

(178) من قوله: (يدل على) إلى (قصد التكرار، بدليل) سقطت من النسخة (ج).

(179) في (ب) و(ج): (الأمين).

(180) في (ج): (اهـ).

(181) في (أ): (أولى).

(182) (وإن اقتضت عمومَ استثنائِها أيضاً نظراً إلى أداةِ العُمُوْمِ في الزّائدِ (و إلى انّ الميزانَ هُوَ الفاءُ والعينُ واللامُ)). حاشية اللقاني، /36.

(183) في (أ) و(ب): وأي.

(184) (وإلى انّ الميزانَ هُوَ الفاءُ والعينُ واللامُ)، شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني، /30.

(185) في (ج): (في).

شكر وامتنان

أبتدئ شكري لله -عزّ وجلّ- شكرًا تامًّا ، قال سبحانه وتعالى : ﴿**أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ**﴾ [لقمان: 14] ، وقال النبي ﷺ : « مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ »[185]، ولزامًا عليَّ ووفاءً أَنْ أَقدمَ الشكرَ والتقديرَ لأساتيذي المشرفين كل من (**أ.د خولة محمود فيصل**) و(**أ.م.د مُحَمَّد عزيز علي**) الذان تَكَرَّمَا بالإشرافِ على هذه الرسالةِ ؛ لأَنَّ لهما الفضل ــ بعد الله ــ في إنبات البذرة الأولى من هذه الرسالة , فلم يبخلا عليَّ بمعلومةٍ أو إرشادٍ في البحث خاصة ، والتحقيق بصورة عامة، فجزاهما الله عني خير الجزاء .

ثم الشكرُ موصولٌ للأُستاذ المساعد الدكتور (**علي مخلف سبع**) عميدُ كليةُ التربيةِ للعلوم الإنسانية على تكرُّمِهِ ، وعلى جهودِهِ المبذولةِ لهذهِ الكلية ، وأَشكرُ كذلك رئيسَ قسمِ اللغةِ العربيةِ الأُستاذ المساعد الدكتور (**حسن إسماعيل خلف**) الذي كان الأَبَ الحاني .

وأتقدم بالشكر الجزيل والاحترام لأساتيذي الأَفاضل في قسم اللغة العربية – جامعة تكريت .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. الأصول في النحو, أبو بكر مُحَمَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ), تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
2. الاعلام, للزركلي, دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر 2002.
3. إيضاح العضدي, أبو علي الفارسيّ (288 – 377 هـ), تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض), الطبعة: الأولى، 1389 هـ - 1969 م.
4. التلويح على التوضيح, الامام سعد الدين, مسعود بن عمر التفتازاني(ت: 711هـ), طبعة مُحَمَّدعلي صبيح و أولاده, 1957م.
5. جامع الدروس العربية, مصطفى بن مُحَمَّد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ), المكتبة العصرية، صيدا – بيروت, الطبعة الثامنة والعشرون,1993م.
6. جنى الداني في حروف المعاني, أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ), تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
7. حاشية الصبان على شرح الاشموني, أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ), دار الكتب العلمية بيروت-لبنان, الطبعة: الأولى 1417 هـ -1997م.
8. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع, حسن بن مُحَمَّد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: 1250هـ), دار الكتب العلمية, الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
9. حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي للسعد التفتازاني, دراسة وتحقيق: عقيل عادل شحاذة الخزرجي, 2012م.
10. شذرات الذهب, عبد الحي بن احمد العكري, تحقيق : عبد القادر الارنأوط و محمود الارنأوط ، دار ابن كثير ، الطبعة الاولى 1992م.
11. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد», مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ), دراسة وتحقيق: أ. د. علي مُحَمَّد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية, الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

12. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ), دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان, الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

13. الشرح الكبير على الورقات , احمد بن قاسم العبادي, تحقيق: عبدالله ربيع والسيد عبد العزيز, الطبعة الاولى, مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر, 1995م.

14. فتح المبين بشرح الأربعين, أحمد بن مُحَمَّد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: 974 هـ), عني به: أحمد جاسم مُحَمَّد المحمد وقصي مُحَمَّد نورس الحلاق, دار المنهاج، جدة – المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2008 م.

15. الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق, أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ), عالم الكتب.

16. الكناش في فني النحو والصرف, أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن مُحَمَّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام, المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان, 2000 م.

17. الكواكب السائرة, الشيخ نجم الدين الغزي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الاولى 1997 م.

18. متن شذور الذهب, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ), مطبعة مصطفى البابي الحلبي, الطبعة: الأخيرة.

19. المجموعة الشافية في علم التصريف والخط, ضبطها مُحَمَّد عبد السلام شاهين, دار الكتب العلمية, الطبعة الاولى, 2014م.

20. المصباح المنير, احمد بن علي الفيومي(ت: 770هـ), تحقيق : عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف ، الطبعة الثانية .

21. المعتمد في أصول الفقه, مُحَمَّد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (المتوفى: 436هـ), تحقيق: خليل الميس, دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى، 1403هـ.

22. معجم المطبوعات, يوسف اليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ، لايوجد رقم طبعة.

23. معجم المؤلفين, عمر رضا كحالة, مؤسسة الرسالة– بيروت–الطبعة الاولى 1993م.

24. المقتضب, لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المعروف بالمبرد, تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة, القاهرة, 1994م.

25. النحو الوافي, عباس حسن (المتوفى: 1398هـ), دار المعارف, الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

26. نشر البنود على مراقي السعود, عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي, تقديم: الداي ولد سيدي بابا – أحمد رمزي, مطبعة فضالة بالمغرب, الطبعة: (بدون طبعة) (بدون تاريخ).